"السعودية"

تواجه مشكلة نقص اليد العاملة المحلية

بعد سيل من التصريحات التي ادلى بها وزراء ومسؤولون سعوديون حول اليد العاملة الاجنبية « وما تشكله من خطر على امن البلاد وتهديد لسلامتها » ، قام الوزير السعودي نايف بن عبد العزيز باصدار مرسوم يقضي بان كل « سعودي » يستخدم « يدا عاملة اجنبية غير مكفولة من شخص او شركة » يجعل نفسه عرضة للسجن ولدفع غرامة تبلغ حوالي ٣٫٥ الاف ريال سعودي عن كل عامل .

وسعيا منها لحصر اليد العاملة الاجنبية التي ليست لديها رخصة عمل ، ولا تحمل اجازة بقاء ، وهي كثيرة ومعظمها وصل الى المملكة اما من اجل الزيارة او تأدية فريضة الحج ، ثم استمر في البقاء والتحق بعمل ما .. قامت السعودية بفتح ١٣ مركزا في المدن والمناطق التي يتواجد فيها العمال الاجانب الذين طلبت منهم اعادة تسجيل انفسهم فيها .

ومشكلة اليد العاملة الاجنبية قديمة ، قدم اكتشاف النفط ، وبداية تدفقه بالغزارة المعروفة منذ بداية الخمسينات . فالسعودية تعاني في الاساس من تخلخل سكاني ملحوظ ، خاصة بالنسبة لمقاييس الكثافة السكانية . ففي الرقعة الجغرافية الشاسعة للمملكة لا يتجاوز عدد السكان ٤٫٥ مليونا . الا ان هذه المشكلة تفاقمت مع ازدياد كميات النفط المنتجة ، وارتفاع اسعاره ، مما ادى الى مضاعفة عائداته وفي خلال اقل من ٤ سنوات الى اكثر من ثمانية امثال . فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت الخطة الخمسية الثانية التي وضعت في العام ١٩٧٥ ، والتي وصلت تقديراتها الى حوالي ١٤٣ مليار دولار بحاجة الى زيادة في اليد العاملة الاجنبية وصلت الى ٣٠٠ الف عامل بالاضافة الى ما كان متوفرا حينها في المملكة ، والتي لم يكن معروفا عددها في ذلك الوقت ، لكن التقديرات الاولية تشير الى ان اليد العاملة العربية غير السعودية تتوزع بين حوالي مليون يمني ، وحوالي ١١٠٫٠٠٠ مصري ، وبعد ذلك تأتي اليد العاملة الباكستانية ويصل تعدادها حوالي ٥٠٫٠٠٠ عامل ، فالهندية وتصل الى ٣٠٫٠٠٠ عامل ، واخرون من مناطق متعددة في افريقيا وجنوب افريقيا وجنوب شرقي اسيا . ويزداد يوميا عدد « العمال » من كوريا الجنوبية الذين يعيشون تحت ظروف خاصة ، ويعتقد انهم يشكلون احتياطا امنيا ـ عسكريا للنظام الملكي .

وبالاضافة اليهم جميعا هناك عشرات الالاف من الخبراء الغربيين ، العاملين اساسا في صناعة النفط (لا يدخل ضمنهم الخبراء والمستشارون العسكريون) قدر عدد البريطانيين منهم بحوالي ١٥٫٠٠٠ شخص .

المأزق السعودي

واذا كان تدفق اليد العاملة الاجنبية قد احدث خللا في الميزان الاجتماعي والسكاني ، وادى الى ازمة في الاجازات المطلوبة لاستيعاب هذه الوتيرة العالية في نسبة القادمين الاجانب ، فان قرار لم يحسب حسابه ، او لم تقدر نتائجه بشكل علمي .

فالشركات والتي لم يستطع عمالها او بالاحرى بعض عمالها تأمين وضع شرعي يكفل لهم البقاء ويوفر لهم فرص العمل اصبحت تعاني من ايجاد طريقة لاعادة تسجيل عمالها من اجل الاستمرار في العمل وهذا ادى الى ابطاء وتيرة العمل ، وتقليص الانتاج ، وخاصة في قطاع البناء والمقاولات . شركات اخرى لم تستطع تأمين عودة عمالها الذين كانوا في اجازة وسافروا الى بلادهم ، وفشلوا في الحصول على تأشيرة دخول او عودة .

وحسب تقديرات مسؤولين سعوديون ، فانه يصعب على اليد العاملة المحلية سد الفراغ الذي سيخلفه مغادرة حوالي ٣٠٫٠٠٠ عامل معظمهم يعمل في الصناعات الثقيلة التي لم تلجها اليد العاملة السعودية . وحتى في بعض القطاعات التي طرقها « السعوديون » كالجيش والقوات المسلحة مثلا هناك مشكلة قلة عدد المتحقين بها . فهناك ١٩ سفينة حربية ستصل من الولايات المتحدة ، لكن مصادر امريكية اكدت ان وزارة الدفاع لم تستطع ان ترسل للتدريب اكثر من ٢٠٠ طالب متدرب . وهناك شك ايضا في قطاع الطيران ، حيث يصعب القول بقدرة السعودية على توفير القوة البشرية التي في وسعها تغطية البرنامج المعد للمقاتلات من نوع « ف١٥ » التي ستقام قاعدة لها في ظهران .

والواقع ان ٥٠ بالمئة من الطاقة السعودية العاملة لا تساهم في العمل ، ذلك انه لا تتجاوز نسبة النساء العاملات ١ بالمئة ، حيث ان النساء المثقفات او اللواتي حصلن على قسط جيد من التعليم بمن فيهن اللواتي انتسبن الى كليات عملية كالهندسة مضطرات الى الانطواء في المنزل، بسبب القوانين التي لا تسمح لهن بمزاولة بعض المهن .

ويبدو ان السلطة السعودية قد اكتشفت النتائج المدمرة لتلك التضييقات ، فخففت منها ، مما اعاد حوالي ١٠ الاف عامل اجنبي الى العمل ، بعد اعطائهم اجازات بقاء ، وتراخيص عمل ، وهذا وان حل وبشكل اعرج المشكلة الانتاجية ، فانه لم يقض على النتائج السيئة على الصعيدين الاجتماعي ومن ثم السياسي .

ومن الطبيعي ان تستمر المعضلة ، ومن ثم تبقى السلطة السعودية امام مأزقها طالما انعدم التخطيط السليم المبنى على احتياجات المملكة ، وقدرتها الاستيعابية ، سواء في خطط التنمية او البناء ، وخاصة على صعيد الهياكل التحتية التي لا تزال بدائية في كافة ارجاء المملكة .

وابعد من ذلك ، فان المشكلة ستبقى قائمة ما دامت الحرب السعودية ضد اليد العاملة العربية مستمرة ، فمن المعروف ان المملكة تفضل اليد العاملة الاجنبية على نظيرتها العربية ، وهذا تابع من السور السعودي المنيع الذي يريد ان يعزل المجتمع في الجزيرة العربية عن كافة التيارات الفكرية ، والتطورات السياسية التي تعم الوطن العربي ، والتي تخشى السلطة السلفية المتكلسة وصولها الى المواطن في هذه المنطقة .

حقيقة المقاطعة "العربية" للانظمة العنصرية

بعد حرب تشرين اغلق ما كان متبقيا من مكاتب « اسرائيل » في القارة الافريقية ما عدا تلك التي كانت في جنوب افريقيا ، وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ ، صوتت كافة الاقطار الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة تأييدا للقرار الذي يصف الصهيونية بانها شكل من اشكال العنصرية باستثناء جنوب افريقيا وبالمقابل كانت « اسرائيل » ابرز الواقفين ضد قرار حظر الاسلحة عن جنوب افريقيا ، والذي اقر في الامم المتحدة قبل ثلاثة اعوام تقريبا ، بل ذهب ألعدو الصهيوني الى ابعد من ذلك حيث عزز علاقاته مع الكيان العنصري ، وخاصة على الصعيد العسكري حيث اشترى نظام بريتوريا انواعا مختلفة من المعدات العسكرية « الاسرائيلية » بما فيها صواريخ ارض ـ ارض من نوع « غابريال ».

وللعلاقة بين بريتوريا وتل ابيب لها ما يفسرها على الصعيد التاريخي ، حيث ان الحزب الحاكم في الاولى قد وصل الى السلطة بعد اشهر من تأسيس الكيان العدواني على ارض فلسطين ، وما زال حجم التبادل التجاري بين تل ابيب وبريتوريا يتضاعف عاما بعد عام ، ولكون العلاقة بين النظامين وفي المجال الاقتصادي وحسب تعبير وزير المالية الصهيوني « وثيقة بقدر ما هي المسافة بينهما بعيدة » . وعلى الصعيد السكاني فان « اسرائيل » هي الخيار الرابع بعد المملكة المتحدة ، والمانيا الغربية واستراليا امام يهود جنوب افريقيا الذين دفعهم الشك في مستقبل كيانهم العنصري كما يدفع غيرهم من المستوطنين البيض الى الهجرة . فخلال عامي ٧٦ ـ ٧٧ غادر الى « اسرائيل » ، وحسبما تقول الفارديان البريطانية ، ما يزيد على ٢٢٠٠ يهودي من جنوب افريقيا .

ما ينبغي اماطة اللثام عنه ليس العلاقة الصهيونية ـ الجنوب افريقية ، وانما تلك العلاقة المتطورة القائمة بين العديد من الانظمة العربية ونظام بريتوريا وخاصة على الصعيد الاقتصادي ، حيث من المفترض ان تكون العلاقة مقطوعة تضامنا مع الشعوب الافريقية اولا ، ولعلاقته مع العدو الصهيوني ثانيا ، وانسجاما مع الحرب ضد الانظمة العنصرية ثالثا .

وفي مقال نشرته جريدة « الفايتنشال تايمز » اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٦-٧-٧٨ كشفت به بالارقام وبتصريحات بعض المسؤولين ومدراء الشركات في جنوب افريقيا عن علاقاتهم مع الدول العربية . وعبر بعض الاساليب التي يلجؤون اليها للتحايل على قوانين المقاطعة ، وتجاوز اجراءات الحظر التي قد يتمسك بها موظفا بسيط في هذا القطر العربي او ذاك . فالشركات لم تعد تستخدم الحيل السابقة كتغيير العنوان ، واستئجار عنوان اخر رمزي في احدى العواصم الافريقية ، ولا اجراء بعض التغييرات الطفيفة في اسم الشركة وذلك لان معظم الدول الافريقية سلمت الدول العربية قوائم بما تقوم بصناعته هي وما تقوم بصناعته الدول العنصرية وفي مقدمتها نظام جنوب افريقيا .

احدى الحيل التي تلجأ اليها الشركات هي تحديد صادراتها الى السوق الخليجية على الرغم من امكانية التوسع ، وضخامة قدرة تلك السوق على الاستيعاب ، والسبب في ذلك ، وكما يرد على لسان مدير احدى الشركات المتخصصة في قطاع صناعة مواد البناء هو « الخشية من ان تندفع الشركات الاخرى الى اثارة التساؤلات لدى بعض الموظفين في تلك الدول ، مما قد يؤدي الى ايقاف الاستيراد » .

وافضل الطرق واسهلها بالنسبة لمدراء الشركات التابعة للدولة العنصرية هي الاتصالات المباشرة بالمسؤولين ورشوتهم ومن ثم الحصول على موافقتهم على فتح ابواب السوق المحلية امام البضائع « العنصرية » وهذا ما يجعل مدير شركة يعمل ايضا في قطاع البناء يقول : « اذا وجدت المتعاقد الصحيح ، فليس عليك ان تلتزم بالقوانين ولا بالمحظورات » .

ومن خلال هذه الطرق تتجه مختلف البضائع الجنوب افريقية الى الاسواق العربية وعلى وجه الخصوص الخليجية . ويطمح مدير احد شركات معدات المواصلات والقاطرات الى الحصول على عقد مع الاردن ، التي تؤكد الصحيفة اتساع علاقاته مع نظام بريتوريا ، وفي هذا الصدد يقول احد المدراء التنفيذيين ، بان قرار الحظر الذي اتخذه الاردن في العام المنصرم ليس عاما ويعتمد نقله الى حيز الواقع على « المصدر الذي تتدفق منه النقود » حيث لاحظ ان الولوج الى المشروعات التي تنفذها شركات غربية اسهل من تلك التي تمولها الدول النفطية .

بشكل عام فان ميزان التبادل التجاري بين الانظمة العرب وجنوب افريقيا يميل كفته وبشكل كبير لصالح هذه الاخيرة ، وما يمكن ان يغيره هو بداية استيراد جنوب افريقيا للنفط العربي ، وهو ما تحصل عليه الان لكن بكميات ضئيلة مقارنة مع صادراتها للدول العربية .

والامر لا يقتصر على العدو الصهيوني ، فاذا جرى الحديث عن مقاطعة جدية لكل من يتعاون مع الانظمة العنصرية ، فاننا لن نفاجأ حين نجد ان الولايات المتحدة قد تضاعفت تجارتها مع جنوب افريقيا اربع مرات خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . ولا تنحصر المسألة في التبادل التجاري بل تمتد لتشمل الاستثمارات الامريكية التي تصل الان الى حوالي مليارى دولار ، اي زهاء ٤٠ بالمئة من كل التوظيفات الامريكية في افريقيا .

وكذلك الحال بالنسبة لاوروبا . فبريطانيا مثلا التي تخوض حربا تنافسية مع الشركات والقوانين الامريكية التي تسعى الى ازاحتها من جنوب افريقيا والاستئثار بالعلاقة بغض النظر عن ادانتها اللفظية للعنصرية . وتسعى كل من لندن وواشنطن الى الاستفادة من العلاقات العربية، وبشكل ادق ، من الرساميل والنفط العربي في تعزيز علاقاتها هي مع الانظمة العنصرية .

أخبار عربية

● عقدت رابطة التقدميين المصريين بالمملكة المتحدة وايرلندا مؤتمرا كبيرا بلندن في ٨ يوليو تموز ١٩٧٨ حضره ممثلون عن ١٤ منظمة وحزب يساري ببريطانيا كما حضره ممثلون عن مجلس العموم ووقعوا في نهايته بيانا يستنكر كل الاجراءات التعسفية لنظام السادات ضد الوطنيين والتقدميين والمثقفين المصريين داخل وخارج مصر . كما عرض بعد المؤتمر فيلم جوسلين صعب (القاهرة . مدينة الموتى) وهو فيلم يصور حياة فقراء القاهرة ساكني القبور ويتضمن حوارا مع بعض المثقفين المصريين منهم لطفي الخولي ومحمد سيد احمد ولقاءا خاصا مع الشيخ امام المغني الثوري المصري واحمد فؤاد نجم الشاعر المناضل والمعتقل حاليا بسجون السلطة المصرية .

■ اصدرت رابطة التقدميين المصريين بالخارج (المملكة المتحدة وايرلندا) العدد الرابع من مجلتها المتواضعة « الحقيقة » ويتضمن العدد نقدا شديدا لسياسة السادات الداخلية والخارجية .

■ **سافر الى مؤتمر الشباب العالمي في هافانا ممثلون عن التقدميين المصريين في الخارج اختارتهم القوى التقدمية المصرية بالخارج بعيدا عن تدخلات الحكومة المصرية والمعروف ان المؤتمر يعقد ما بين ٢٨ تموز والثامن من آب ويحضره ممثلون عن كل القوى التقدمية في العالم . نفس الامر تمثل في الوفد السوداني .**

■ اصدرت رابطة التقدميين المصريين بالخارج (برجا) شارة مرسوم عليها حمامة مطوقة بالسلاسل .. ومكتوب عليها بالعربية (الحرية لمناضلي الشعب المصري) ونفس المعنى بالانجليزية . كما صدر عنها (بوستر) ملصق اعلاني يمثل هبة رجل الشارع المصري رافعا يديه الى اعلى ومكتوب على الملصق

NO TO SADAT'S FASCIST LAWS .